

ادعاء أن صحيح البخاري حوى أحاديث تخالف العقيدة

التاريخ : 31-10-2020 20:00:27

المصدر : شبّهات المشككين في
الإسلام

المؤلف : مجموعة مؤلفين

نص السؤال

ادعاء أن صحيح البخاري حوى أحاديث تخالف العقيدة

خاتمة الجواب

ادعاء أن صحيح البخاري حوى أحاديث تخالف العقيدة(*)
مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن صحيح البخاري قد حوى أحاديث تخالف العقيدة، ويستدلون على ذلك بالحديث المروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إنما الشؤم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار». فهم يرون أن هذا الحديث لا تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنّه يشتمل على شرك صريح، وذلك لأنّ الحديث يشير مضمونه إلى أن المرأة والدار والفرس مصادر للشر باستقلالها، وأن المؤمن يجب عليه أن يعتقد ذلك، ولا شك أن في هذا شركا لا ينكره.

ويهدفون من وراء ذلك إلى الطعن في صحيح البخاري لاشتماله على هذا الحديث

وجه إبطال الشبهة:

• ليس في صحيح البخاري أي أحاديث تخالف العقيدة، وأما عن الحديث الذي بين أيدينا، فإن المراد منه نفي صحة الشؤم وجوده حقيقة، فالمراد من شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، وشُؤم المرأة عقמها وسلطتها لسانها، وشُؤم الفرس لا يغزى عليه؛ وذلك لأن هذه الأشياء سبب لشقاوة المرء، كما دلت على ذلك أحاديث صحيحة، ويفيد هذا أن البخاري وغيره قد رويا أحاديث كثيرة في

التفصيل:

إن الطاعنين في صحيح البخاري قد بنوا كلامهم كله على فهم خاطئ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الشؤم في ثلاثة» ([1]) الحديث، ولو أنهم تأملوا أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا الموضوع، وجمعوها كلها في مكان واحد، وتأملوها بفكر العالم وإخلاص المؤمن لما وقعوا فيما وقعوا فيه والشيء العجيب أنهم قد حملوا صحيح البخاري نتيجة فهمهم الخاطئ، وثاروا عليه ثورة عارمة آخذين من زلتهم نقطة ارتباك، ومبدأ انطلاق لإنكار السنة النبوية نفسها، وما كان هذا المسلك سائغا لهم ولا مقبولا منهم ([2]).

ومجازفة هؤلاء برد هذا الحديث؛ لأنه - حسب زعمهم - يخالف الشرع، يقتضي الطعن في كل العلماء الذين نقلوه وصححوه، ومنهم الإمام مالك، وأحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنمسائى، فضلا عن البخارى سلطان المحدثين [3] أما الذي عليه الأئمة الأعلام أن مراد النبي - صلى الله عليه وسلم - من هذا الحديث أنه - صلى الله عليه وسلم - ينفي ما كان يدعى به أهل الجahلية من الشؤم في الأشياء، وإباحته لمن تشاء من شيء من هذه الثلاثة (المرأة أو الدار أو الدابة) أن يتتحول عنها؛ لئلا يستمر اعتقاده الشؤم فيها ([3]).

والحديث أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: ما يذكر في شؤم الفرس، والإمام مسلم في السلام، باب: الطيرة والفال وما يكون فيه الشؤم، والنمسائى في عشرة النساء، باب: شؤم المرأة، والترمذى، كتاب: الأدب، باب: الشؤم [4] والإمام مالك في الموطأ، كتاب: أبواب السيرة وغيره، باب: النوادر [5]

وهذا يدل على أن الحديث قد أجمع المحدثون على قبوله؛ لأنهم فهموا المقصود الحقيقى الذى يرمى إليه النبي صلى الله عليه وسلم [6] وقد ذكر ابن حجر في "الفتح" أقوال أهل العلم في ذلك، ثم عقب عليها:

قال أبو العباس القرطبي: "ولا يظن به أن يحمله على ما كانت الجahلية تعتقد بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته؛ فإن ذلك خطأ، وإنما عنى أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبيح له أن يتركه ويستبدل به غيره".
وقال المازري: "مجمل هذه الرواية: إن يكن الشؤم حقاً فهذه الثلاث أحق به، بمعنى أن النفوس فيها التشاوم بهذه أكثر مما يقع بغيرها".

وقد روى ابن القاسم عن مالك أنه سئل عنه فقال: كم من دار سكنها ناس فهلكوا [7] قال المازري: فيحمله مالك على ظاهره، والمعنى أن قدر الله ربما اتفق مع ما يكره عند سكنا الدار فتصير في ذلك كالسبب، فتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعاً [8]
وقال ابن العربي: "لم يرد مالك إضافة الشؤم إلى الدار، وإنما هو عبارة جري العادة فيها، فأشار إلى أنه ينبغي للمرء الخروج عنها؛ صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل".

قال ابن حجر: "قلت: وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى، وهو نظير الأمر بالفرار من المجزوم مع صحة نفي العدوى، والمراد بذلك حسم المادة وسد الزراعة؛ لئلا يوافق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة، فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده، فأشير إلى اجتناب مثل ذلك، والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلاً أن يبادر إلى التحول منها؛ لأنه متى استمر فيها ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم" ([4]).

وقال الزرقاني: "قال القاضي عياض: يعني لو كان له وجود في شيء لكان في هذه الثلاثة؛ لأنها أقبل الأشياء له، لكن لا وجود له فيها، فلا وجود له أصلًا" قال الطيببي: وعليه فالشُؤم محمول على الكراهة التي سببها ما في الأشياء من مخالفة الشرع والطبع، كما قيل: شُؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها، وشُؤم المرأة عقماها وسلطتها لسانها، وشُؤم الفرس أن لا يغزى عليها، فالشُؤم فيها عدم موافقتها له طبعاً وشرعاً

وأقول: "هذا إرشاد منه - صلى الله عليه وسلم - لمن له دار يسكنها، أو امرأة يكره عشرتها، أو فرس لا يوافقه، أن يفارقها بنقل أو طلاق، ودواء ما لا تشتهيه النفس تعجيل الفراق، والبيع أي للدابة أو للدار - فلا يكون بالحقيقة من الطيرة" ([5]).

يقول المباركفوري: ومعنى هذا الحديث، إن فرض وجود الشُؤم يكون في هذه الثلاثة، والمقصود منه نفي صحة الشُؤم ووجوده على وجه المبالغة، فهو من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم: «العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين» ([6]).

وقال الخطابي: هو استثناء من غير الجنس معناه إبطال مذهب الجاهلية في التطير، فكأنه قال: إن كانت لأحدكم دار يكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس يكره سيره فليفارقها، ومنها: أنه ليس المراد بالشُؤم في قوله: "الشُؤم في ثلاثة" معناه الحقيقى، بل المراد من شُؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، ومن شُؤم المرأة أن لا تلد، وأن تحمل لسانها عليك، ومن شُؤم الفرس أن لا يغزى عليه، وقيل: حرانها ([7]) وغلاء ثمنها

ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعاً: «من سعادة ابن آدم ثلاثة، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة، من سعادة ابن آدم: المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصالح، ومن شقاوة ابن آدم: المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء» ([8]). وفي رواية ابن حبان: "المركب الهنيء والمسكن الواسع". وفي رواية للحاكم: «ثلاثة من السعادة وثلاثة من الشقاوة [وهي] المرأة تراها فتسوؤك وتحمل لسانها عليك، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون قطوفاً، فإن ضربتها أتعبتك، وإن تركبها لم تلحق أصحابك، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق» ([9])([10]). وهذا ما فهمه العلماء من هذا الحديث، وهو فهم عاقل متأن لا يمكننا الاستغناء عن مثله

إنه لمن قبيل الأمر الطبيعي أن يكون في طبع الإنسان مع أخيه الإنسان إقبال وإدبار واستحسان ونفور ورضا وسخط، وأن تستطيع أن تقول مثل ذلك في علاقة الإنسان بالمكان من حيث ضيقه واتساعه، ومن حيث جيرانه والمحيطين به، وتستطيع أن تقول مثل ذلك في المركب، من حيث إنه مبعث للراحة، أو مثير للقلق والاضطراب، وتستطيع أن تقول مثل ذلك في الزوجة، من حيث هي سكن لزوجها، أو قلق، ومن حيث هي رحمة لزوجها، أو مبعث شقاء، ومن حيث إنها متوددة إلى بعلها، أو عنيدة شاذة مضطربة

وتحتاج أن تقول ذلك في سيف الرجل وسلاحه إلى غير ذلك من الأشياء التي تحيط بالإنسان، ولا غنى له عن نوعها والإسلام يتعامل مع المرء مع ما فيه من هذه الطبائع، فإن وجده نافراً بطبعه مضطرباً في علاقته مع بعض أفراد نوع بعينه إنساناً أو حيواناً أو جماداً، وعلم المشرع بعلم المحيط أنه لو أجبر على علاقة معينة و تلازم لا ينفك مع هذا الفرد الذي يكرهه أو الشيء الذي يتشارع منه أثر ذلك في عقيدته، ولم يفعل الشرع ذلك، بل إنه ليضع من التشريع ما يبيح للمسلم الابتعاد عما يكره واستبداله ببعض أفراد النوع وهي كثيرة

فمن المعلوم بنص الشرع أن بعض الزوجات أعداء لآزواجهن، وقد ورد في قصص القرآن من نحو امرأة نوح وامرأة لوط، كما ورد

في تقييد القرآن العام،

قال عز وجل:

(يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم)

(النفاذ: 14)

وعدم التوافق هذا موجود تشهد به العادة والتجربة اليومية، والشرع الحكيم مشهود له بالعرفان في دلالته للإنسان على سبل الخير

والسعادة □

أما الذين أنكروا الحديث وطعنوا في أصح كتاب بعد كتاب الله - عز وجل - وهم يحسبون أنهم على شيء، فإننا ننصحهم بالقراءة والإطلاع في كل علم يتصل بالإنسان، وإلا فإنه يجب عليهم أن يتحملوا كبر ما قالوه" ([11]).

ويؤكد ما سبق أن الشرع قد كرم المرأة، ونبه إلى مكانتها في المجتمع في أحاديث كثيرة، من ذلك ما أخرجه الشیخان في

صحيحيهما من وصية النبي - صلی اللہ علیہ وسلم - للرجال بحسن معاملة النساء، فقال:

«استوصوا بالنساء خيرا» ([12]).

وأخرج الترمذی وغيره أن النبي - صلی اللہ علیہ وسلم - قال موصیا رجال الأمة بأن يعاملوا أزواجهم معاملة حسنة: «خيرکم خیرکم لأهله، وأنا خیرکم لأهلي □□□» ([13]).

وقد كرم النبي - صلی اللہ علیہ وسلم - المرأة باعتبارها أما، فقال - صلی اللہ علیہ وسلم - في الحديث الذي رواه الشیخان عن أبي هريرة رضي الله عنه:

« جاء رجل إلى رسول الله - صلی اللہ علیہ وسلم - فقال: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمبوك» ([14]).

ومن ثم، فهذه بعض الأحاديث التي قالها النبي - صلی اللہ علیہ وسلم - موضحا بها مكانة المرأة، وتكريم الإسلام لها، فكيف يدعون أنه - صلی اللہ علیہ وسلم - جعلها مصدرا للشُؤم والطيره؟!

إن فهمهم الخاطئ لكلام النبي - صلی اللہ علیہ وسلم - أودى بهم إلى هذا الادعاء الكاذب على النبي - صلی اللہ علیہ وسلم - في الحديث الذي رواه البخاري في كتابه الصحيح □

وأما الخيل، فقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة رواها البخاري ومسلم في صحبيهما؛
قال صلی اللہ علیہ وسلم: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيمة» ([15])
وقال صلی اللہ علیہ وسلم: «البركة في نواصي الخيل» ([16]).

قال ابن حجر: استدل به على أن الذي ورد فيها من الشُؤم على غير ظاهره، لكن يحتمل أن يكون المراد هنا جنس الخيل؛ أي: أنها بقصد أن يكون فيها الخير، فأما من ارتباطها لعمل غير صالح، فحصول الوزر؛ لطريان ذلك الأمر العارض ([17]).

وقد روی ابن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله - صلی اللہ علیہ وسلم - جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهما □ وقال مالك: يسهم للخيل والبراذين منها، لقوله سبحانه وتعالى: (والخيل والبغال والحمير لتركبواها) (النحل: ٨) ولا يسهم لأكثر من فرس» ([18]).

قال ابن حجر في شرح الحديث: وفي الحديث حض على اكتساب الخيل، واتخاذها للغزو؛ لما فيها من البركة وإعلاء الكلمة وإعظام

كما قال تعالى:

(ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)
([19]) (الأنفال: ٦٠).

وكيف يتشارع النبي - صلى الله عليه وسلم - من الفرس، وقد جعل لصاحب أجرًا في شبعه وريه،
قال صلى الله عليه وسلم:

«من احتبس فرسا في سبيل الله، إيمانا بالله وتصديقا بوعده، فإن شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيمة» ([20]).

فهل بعد كل هذه الأحاديث التي تبين فضل الفرس في الإسلام للغزو وغيره يقال إن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل الشؤم في الفرس؟! وبهذا يتبيّن أن صحيح البخاري قد حوى كثيراً من الأحاديث التي تبيّن مكانة المرأة والفرس، لا ما يدعوه إلى الشؤم منها.

الخلاصة:

إن الطاعنين في صحيح البخاري قد بنوا كلامهم كله على فهم خاطئ لحديث التشاوم بالفرس والمرأة والدار، ولو أنهم تأملوا أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا الموضوع، وجمعوها كلها في مكان واحد، وتأملوا بفكر العالم وإخلاص المؤمن، لما وقعوا فيما وقعوا فيه

إن مجازفة هؤلاء برد هذا الحديث؛ لأنـه - حسب زعمـهم - يخالف الشرع، تقتضي الطعن في كل العلماء الذين رووه وصححـوه، ومنـهم: الإمام مالـك، وأـحمد، ومـسلم، وأـبو دـاود، والـترمذـي، والنـسائي، فضـلاً عنـ البـخارـي إـمامـ المـحدـثـينـ، وهذا لا يـصـحـ في عـقـلـ سـليمـ أو منـطقـ مـقـبـولـ

إن مرادـ النبي - صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - منـ هـذـاـ الحـدـيـثـ يـنـفـيـ ماـ كـانـ يـدـعـيـهـ أـهـلـ الـجـاهـلـيـةـ مـنـ الشـؤـمـ فـيـ الـأـشـيـاءـ، وـإـبـاحـتـهـ لـمـنـ تـشـاعـمـ مـنـ شـيـءـ مـنـ هـذـهـ الـثـلـاثـةـ (الـمـرـأـةـ وـالـدـارـ وـالـدـابـةـ)ـ أـنـ يـتـحـولـ عـنـهـ؛ لـثـلـاـ يـسـتـمـرـ اـعـتـقـادـهـ الشـؤـمـ فـيـهـ

وقيل إن الشؤم محمول على الكراهيـةـ التيـ سـبـبـهاـ ماـ فـيـ الـأـشـيـاءـ مـنـ مـخـالـفـةـ الشـرـعـ وـالـطـبـعـ، كـماـ سـبـقـ أـنـ ذـكـرـنـاـ مـنـ أـنـ شـؤـمـ الدـارـ ضـيقـهـ وـسـوءـ جـيـرانـهـ، وـشـؤـمـ المـرـأـةـ عـقـمـهـاـ وـسـلـاطـةـ لـسانـهـاـ، وـشـؤـمـ الفـرـسـ أـنـ لـاـ يـغـزـىـ عـلـيـهـ؛ فـالـشـؤـمـ فـيـ هـذـهـ الـأـشـيـاءـ عـدـمـ موـافـقـتـهـاـ لـهـ طـبـعـاـ وـشـرـعاـ

المـعـلـومـ بـنـصـ الشـرـعـ أـنـ بـعـضـ الزـوـجـاتـ أـعـدـاءـ لـأـزـوـاجـهـنـ، وـقـدـ وـرـدـ ذـكـرـ فـيـ قـصـصـ الـقـرـآنـ مـنـ نـحـوـ اـمـرـأـ نـوـحـ وـامـرـأـ لـوـطـ، كـماـ وـرـدـ فـيـ قـوـلـهـ عـزـ وـجـلـ:ـ (ـيـاـ أـيـهـاـ الـذـيـنـ آـمـنـواـ إـنـ مـنـ أـزـوـاجـكـمـ وـأـوـلـادـكـمـ عـدـواـ لـكـمـ فـاـحـذـرـوـهـمـ)ـ (ـالـتـخـابـنـ:ـ ١٤ـ)ـ وـعـدـمـ التـوـافـقـ هـذـاـ مـوـجـودـ تـشـهـدـ بـهـ الـعـادـةـ وـالـتـجـرـبـةـ الـيـوـمـيـةـ، وـهـذـاـ مـاـ أـرـادـهـ - صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - مـنـ شـؤـمـ المـرـأـةـ

لـقـدـ روـيـ الإـمـامـ البـخـارـيـ رـحـمـهـ اللهـ وـغـيرـهـ أـحـادـيـثـ كـثـيرـةـ فـيـ فـضـلـ المـرـأـةـ وـمـكـانـتـهـاـ فـيـ الإـسـلـامـ، وـمـنـ هـذـهـ أـحـادـيـثـ قـوـلـهـ صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ:ـ (ـاسـتـوـصـواـ بـالـنـسـاءـ خـيـراـ)ـ، كـماـ روـيـ أـحـادـيـثـ أـخـرىـ فـيـ قـيـمـةـ الـفـرـسـ وـمـكـانـتـهـ خـاصـةـ إـذـاـ اـسـتـخـدـمـهـ صـاحـبـهـ فـيـ غـزوـ الـكـفـارـ، وـأـسـهـمـ لـهـ مـنـ الـغـنـائـمـ يـقـولـ صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ:ـ (ـالـخـيـلـ مـعـقـودـ فـيـ نـوـاصـيـهـ الـخـيـرـ إـلـىـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ)ـ، وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ الشـؤـمـ الـذـيـ قـصـدـهـ النـبـيـ - صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - مـنـ الـحـدـيـثـ - مـوـضـوعـ الشـبـهـةـ.ـ لـمـ يـكـنـ عـلـىـ حـقـيقـتـهـ؛ فـأـيـنـ الـمـخـالـفـةـ لـلـشـرـعـ إـذـاـ؟ـ!

المراجع

- [*] [1]. ضلالات منكري السنة، ده طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط2، 1427هـ/2006م السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعية، حمدي عبدالله عبدالعظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط1، 2007م
- [2]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما يذكر من شؤم الفرس، (6/71)، رقم (2858). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفال وما يكون فيه من الشؤم، (8/3356)، رقم (5696).
- [3]. ضلالات منكري السنة، طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط2، 1427هـ/2006م، ص 312 بتصرف
- [4]. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعية، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط1، 2007م، ص 179، 180 بتصرف
- [5]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، (73، 72، 6/7) بتصرف
- [6]. شرح الزرقاني على الموطأ، (4/485)، نقل عن: السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعية، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط1، 2007م، ص 181.
- [7]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: السلام، باب: الطب والمرض والرقي، (8/3307)، رقم (5598).
- [8]. صحيح لغيرة: أخرجه أحمد في مسنده، مسنن العشرة المبشرين بالجنة، مسنن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، (3/28)، رقم (1445). وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، برقم (1914).
- [9]. حسن: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: النكاح، رقم (2684). وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (1047).
- [10]. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، المباركفورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م، (92، 91، 8/92) بتصرف
- [11]. ضلالات منكري السنة، ده طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط2، 1427هـ/2006م، ص 314: 316 بتصرف
- [12]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: النكاح، باب: الوصاة بالنساء، (9/161)، رقم (5186). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الرضاع، باب: الوصية بالنساء، (6/2287)، رقم (3583).
- [13]. صحيح: أخرجه الترمذى في سننه (بشرح تحفة الأحوذى)، كتاب: المناقب، باب: فضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، (10/269)، رقم (4150). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذى برقم (3895).
- [14]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، كتاب: من أحق الناس بحسن الصحبة، (10/415)، رقم (5971). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والأداب، باب: بر الوالدين، (9/3676)، رقم (6380).
- [15]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: الخيل معقود في نواصيها الخير، (6/64)، رقم (2850). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب الإمارة، باب: الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيمة، (7/2939)، رقم (4766).
- [16]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: الخيل معقود في نواصيها الخير، (6/64)، رقم (2851). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب الإمارة، باب: الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيمة، (7/2939)، رقم (4771).
- [17]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، (66، 6/6) بتصرف
- [18]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: سهام الفرس، (6/79)، رقم (2863).
- [19]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، (81، 6/6) بتصرف
- [20]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: من احتبس فرسا في سبيل الله، (6/67)، رقم (2853).